«الميزانيات»: رقابة «المحاسبة» مسبقة ولاحقة على الجهات الحكومية

د. عادل الدمخي ورياض العدساني وعبدالله الرومي اثناء اجتماع لجنة الميزانيات والحساب الختامي

عقدت لجنة الميزانيات والحساب الختامي اجتماعا أمس لمناقشة كتابين لديوان المحاسبة أحدهما بشأن إعاقة ديوان الخدمة المدنية له عن القيام بأعمال الرقابة المكلف بها، والآخر حول تكرار تعاقد بعض الجهات الحكومية لأعمال استشارية بالأمر المباشر.

وقال مقرر اللجنة النائب رياض العدساني إن اللجنة قررت توجيه رسالة إلى مجلس الوزراء بجميع الوزارات والجهات الحكومية والشركات التابعة لها بالالتزام بقانون ديوان المحاسبة والتعاون معه وعدم عرقلة أعماله.

وأضاف أن اللجنة تسعى من وراء ذلك إلى التأكد من سلامة الإجراءات وضبط العمليات المالية والإدارية والالتزام بقوانين الدولة والنظم واللوائح لتحقيق المصلحة العامة.

وأشار إلى تشديد اللجنة على أن ديوان المحاسبة يهدف إلى تحقيق رقابة فعالة على الأموال العامة وذلك عن طريق ممارسة الاختصاصات المخولة له بمقتضى قانون ديوان المحاسبة وأن رقابته مسبقة ولاحقة حسب المادة (7) من القانون.

وأوضح أن الديوان يقوم بفحص ومراجعة حسابات المعاشات والمكافآت وصرفيات التأمين والضمان الاجتماعي والإعانات، وعليه التأكد من مطابقتها للقوانين واللوائح والقرارات المنظمة لها.ولفت إلى تأكيد اللجنة أن الحكومة والجهات والشركات التابعة لها يجب أن تتعاون مع ديوان المحاسبة والسماح له بممارسة كامل صلاحياته من أجل تحقيق الرقابة والتدقيق والفحص والشفافية.

وأكد العدساني سعي وحرص لجنة الميزانيات على أن تقوم الجهات الحكومية كافة بتلافي ومعالجة الملاحظات والمخالفات الواردة في تقرير ديوان المحاسبة.

العتيبي: مسح جيولوجي لتقليل خسائر السيول والتغيرات المناخية

قدم النائب خالد العتيبي اقتراحا لإجراء مسح جيولوجي كامل ودقيق لطبيعة أرض وتضاريس البلاد، ليتوافر للكويت خريطة جيولوجية حديثة، وإعداد المتطلبات الفنية والهندسية والاستفادة من هذا المسح لبناء السدود والحواجز والبحيرات على التغيرات المناخية وتقليل الخسائر المتوقعة جراء السيول المنتظرة السنوات المقبلة. وجاء في المقترح الذي تقدم به العتيبي وفقا لدراسات تحدث عنها خبراء البيئة والمناخ: تعتبر الكويت من دول الخطوط الأمامية المواجهة لظاهرة تغير المناخ، وقد أظهرت مياه السيول التي ضربت البلاد أخيرا الكثير من الثغرات الناتجة عن عدم ربط العلوم التطبيقية والجيولوجية والجغرافية مع التغيرات المناخية والتوزيعات المكانية للأمطار في البلاد. وأضاف: يأتي هذا في الوقت الذي أشار فيه خبراء إلى أن أرض البلاد أصبحت صلدة بفعل الجفاف وطني تشارك فيه كافة الجهات والوزارات المختصة مع إمكانية الاستعانة بالجهات الدولية والمراكز البحثية العالمية المتخصصة.

2 ـ الاستفادة من نتائج هذا المسح والخريطة الجيولوجية في وضع الحلول اللازمة لحماية مناطق ومدن الكويت خاصة المأهولة بالسكان من العواصف والأتربة ومياه الأمطار والسيول وإعداد المتطلبات الفنية والهندسية لبناء السدود والحواجز والبحيرات والتغلب على هذه التغيرات المناخية وتقليل الخسائر البشرية والمادية المتوقعة.

3 ـ التفكير من خلال نتائج المسح في كيفية زيادة مساحة واستدامة كفاءة حصاد مياه الأمطار (المتوقع زيادتها السنوات المقبلة) لزيادة المخزون المائي للبلاد من ناحية وتخفيض ميزانية تكلفة تحلية المياه التي تتحملها الدولة سنويا لمحطات تحلية المياه العاملة في البلاد والتابعة لوزارة الكهرباء والماء.

خالد العتيبي

ومن ثم لم تعد قادرة على امتصاص مياه الأمطار، ولم يحدد حتى الآن من أي جهة مسؤولة الأثر التراكمي لهذه الاضطرابات المناخية بشكل علمي على حياة المواطن الكويتي وطبيعة تضاريس البلاد، وعليه أتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

1 ـ إجراء مسح جيولوجي كامل ودقيق لطبيعة أرض وتضاريس الكويت وفقا لتنبؤات التحولات المناخية التي تشهدها البلاد، ليكون لدينا خريطة جيولوجية حديثة، على أن يكون هذا المسح الشامل بمنزلة مشروع

«التشريعية» ترفض رفع الحصانة عن الفضل والشطي وتوافق على رفعها عن هايف

سامح عبدالحفيظ

احمد الفضل وخلف دميثير وخالد الشطي ود.خليل عبدالله وحمد الهرشاني وخليل الصالح خلال اجتماع لجنة الشؤون التشريعية والقانونية

رفضت لجنة الشؤون التشريعية والقانونية، خلال اجتماعها أمس الاثنين بالإجماع، طلبين لرفع الحصانة عن النائبين أحمد الفضل وخالد الشطي في قضيتي جنح، فيما قررت بأغلبية الحضور الموافقة على طلب رفعها عن النائب محمد هايف في قضية جنح، ووافقت على مجموعة من الاقتراحات بقوانين وأحالتها الى اللجان المختصة.

وقال مقرر اللجنة النائب د.خليل عبدالله في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة إن اللجنة استمعت إلى رأي النائب الفضل في القضية المرفوعة ضده من جمعية الشفافية، كما استمعت لرأي النائب الشطي في القضية المرفوعة ضده من أحد المغردين وغادرا الاجتماع عند التصويت، بينما تم الاتصال بالنائب محمد هايف وتوجيه كتب له لكي يحضر الاجتماع ويبدي وجهة نظره في القضية المرفوعة ضده ولكنه لم يرد، مبينا أن تقارير اللجنة بهذا الخصوص ستناقش في الجلسة المقبلة. وأوضح أن اللجنة نظرت مجموعة من الاقتراحات بقوانين الإحالة وتمت الموافقة على 23 اقتراحا بقانون وإحالتها الى اللجان المختصة، مؤكدا في الوقت نفسه أن اللجنة لم تحدد أولوياتها بعد، وسترد على الكتاب الوارد من لجنة الأولويات البرلمانية بما يحدد أولويات اللجنة التشريعية مجتمعة وليس أولويات أعضاء اللجنة الشخصية.

وأعلن أن اللجنة ستجتمع اليوم الثلاثاء للنظر في اقتراحات ومشروعات القوانين التي تدخل في اختصاصها.

طالب بتوسيع نطاق الرقعة الزراعية في الساحات الترابية

السويط: توفير حماية لبيانات الجهات الحكومية ومدرسة لذوي الاحتياجات في «سعد العبدالله»

تقدم النائب ثامر السويط بأربعة اقتراحات برغبة، قال في مقدمة الأول منها: انه للسنة الثانية على التوالي أثار سوء صيانة مدارس التعليم العام في وزارة التربية في بعض محافظات البلاد موجة غضب شعبية من أولياء أمور الطلبة صاحبها قرار من وزير التربية ووزير التعليم العالي بتعطيل المدارس التي شابها نقص في خدمات الصيانة أو تعطيل أجهزة التكييف فيها لمدة أسبوع.

ورغم أن وزير التربية اتخذ قرارا بتحويل مسؤولين في الوزارة إلى التحقيق على خلفية صيانة المدارس وتجهيزها قبل العام الدراسي 2019/2018 إلا أن المشكلة من الممكن أن تتكرر عاما بعد عام.

ونص الاقتراح الأول على الآتي:

1ـ يشكل مجلس الوزراء فريقا برئاسة وزير التربية ووزير التعليم العالي يضم في عضويته ممثلين من وزارة الكهرباء والماء وبلدية الكويت ووزارة الأشغال العامة وديوان المحاسبة وديوان الخدمة المدنية يختص بمراقبة عقود الصيانة ومتابعة الإشراف على المدارس قبل بدء العام الدارسي في الفصلين الدراسيين الأول والثاني.

ثامر السويط

2ـ يقدم الفريق المختص تقريرا دوريا بعد بداية كل فصل دراسي خلال شهري أكتوبر وآخر في فبراير، بحيث يكون متضمنا للعقوبات الموقعة من قبل ديوان المحاسبة وديوان الخدمة المدنية على الموظفين المشرفين على أعمال العقود والصيانة على كل المستويات الوظيفية والدرجات القيادية في وزارة التربية على أن يعرض في اجتماع مجلس الوزراء ويقدم نسخة منه إلى مجلس الأمة.

وقال في مقدمة الاقتراح الثاني: إن عدم اهتمام الأجهزة المختصة بتوسيع الرقعة الزراعية وإنشاء الحدائق العامة خلق آثارا سلبية متعددة، حيث أدى ذلك إلى تراكم الأتربة في العديد من المناطق بسبب موجات الغبار المتكررة، ولا يخفى ما يخلفه ذلك من انعدام للرؤية وتعريض سلامة الأفراد للخطر ورفع معدل الإصابة بأمراض الحساسية، إلى جوار المنظر غير الحضاري، وهو ما يستدعي عناية الدولة بزراعة الساحات المملوكة لها وإنشاء الحدائق العامة، حيث يعد ذلك مطلبا ضروريا بالنظر إلى كونها من أساسيات تخطيط المدن، بالإضافة إلى حاجات السكان إلى النزهة والترفيه.

ونص الاقتراح على ما يلي «توسيع نطاق الرقعة الزراعية في الساحات الترابية في مختلف المناطق، ويشمل ذلك المساحات المجاورة لشارع المشاة، وأرضية ملاعب كرة القدم بالتنسيق مع الجمعيات التعاونية بالإضافة إلى إنشاء الحدائق العامة».

وقال في مقدمة اقتراحه الثالث إنه مع ازدياد أعداد وحالات ذوي الاحتياجات الخاصة في محافظة الجهراء وتكبد الأسر مشقة وعناء إرسال أبنائهم لمدارس ذوي الاحتياجات الخاصة.

ونص الاقتراح الثالث على إنشاء مدرسة لذوي الاحتياجات الخاصة في مدينة سعد العبدالله في محافظة الجهراء لكل المراحل العمرية المختلفة».

وقال في مقدمة اقتراحه الرابع إن العالم اليوم يتوجه إلى التطور واستخدام التقنية والاستفادة من التكنولوجيا الحديثة بكل المجالات والأصعدة، ورغم أن الكويت تعد من الدولة المتأخرة نسبيا في هذا المجال إلا أن هناك خطوات فعلية في جهات عديدة في استخدام التكنولوجيا والاستفادة منها في تقديم خدماتها للجمهور، حيث قامت تلك الجهات الحكومية بميكنة خدماتها وتقديمها للمستفيدين من خلال المواقع الالكترونية أو تطبيقات الهواتف الذكية، ولكن الملاحظ أن القائم والمشرف على معظم تلك التطبيقات والمواقع هي شركات خاصة والغالبية العظمى من العاملين بها مهندسين وتقنيين غير كويتيين (وافدين).

ولا شك أن تلك المواقع الحكومية التي تقدم الخدمات للمواطنين والمقيمين تعتبر مخزنا للمعلومات والبيانات الخاصة، وغالبا ما تكون تلك المعلومات ملكا للشركات الخاصة التي تشرف على تقديم الخدمات الالكترونية أو على الأقل تكون تحت تصرفها.

ومع تطور العالم اليوم تعتبر البيانات الخاصة بالإفراد من المواطنين والمعلومات الخاصة بهم سلعة ثمينة كيفما تم استخدامها، فبعض تلك الشركات ربما تبيع تلك البيانات لشركات الإعلانات وغيرها، والبعض الآخر ربما يتصرف بها بطريقة مخالفة للقوانين والقيود الأمنية في البلاد.

ونص الاقتراح الرابع على حماية البيانات والمعلومات الخاصة بالجهات الحكومية في الدولة، والتشدد في ذلك من خلال العقود والمناقصات التي تبرمها الجهات الحكومية مع شركات القطاع الخاص.

الجلال يطالب بصرف مستحقات مفتشي المطار المتأخرة

أكد النائب طلال الجلال أهمية تنفيذ الطلبات المستحقة لمفتشي أمن المطار، الذين يؤدون أعمالهم بكل تفان وإخلاص، مستغربا وقف صرف علاواتهم وبدلاتهم منذ أبريل الماضي.

وقال الجلال في تصريح صحافي إنه واثق من إصدار نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الشيخ خالد الجراح القرار المناسب بصرف علاواتهم وبدلاتهم بأثر رجعي. وأضاف أن هؤلاء أحد أجنحة وزارة الداخلية التي تعمل في المطار من أجل الحفاظ على أمن البلاد والمسافرين وإظهار الوجه الحضاري للبلد.

طلال الجلال

وأكد أن واجب وزارة الداخلية العمل على زيادة العلاوات والبدلات التي يحصل عليها مفتشو المطار لتحفيزهم على الأداء بأكثر فاعلية.

وشدد الجلال على أن قرار وقف هذه العلاوات والبدلات المستحقة سيكون له أثر سلبي على أدائهم.

وزارة العدل

إعلان عن بيع عقار بالمزاد العلني

تعلن إدارة الكتاب بالمحكمة الكلية عن بيع العقار الموصوف فيما يلي بالمزاد العلني وذلك يوم الأربعاء الموافق ٢٠١٨/١٢/١٢ - قاعة ٤٨ - بالدور الثاني بقصر العدل الساعة التاسعة صباحاً - وذلك تنفيذاً لحكم المحكمة الصادر في الدعوى رقم ٢٠١٥/٣٧٤ بيوع/٢.

المرفوعة من: فاطمة علي محمد العنزي

ضد: ١- عادل زيدان نايف العنزي

٢- بنك الائتمان الكويتي (بنك التسليف والادخار سابقاً)

أولاً: أوصاف العقار:

- العقار يقع في منطقة العارضية قطعة رقم ٩ - شارع ٦ - ج ١ - م ٧.
- العقار مثار النزاع يطل على شارعين فرعيين بطن وظهر وله جاران وله ٣ مداخل وأحد الجارين قبلة سكة مشتركة بينهما وواجهة العقار موزاييك وتكييف مركزي وبه مصعد.
- العقار مكون من فيلا من ٣ أدوار أرضي وأول وثاني وشقة في السطح.
- الدور الأرضي مكون من ديوانية مستغلة بمدخل وحمام وصالة كبيرة وغرفة وحمام ومغاسل وملحق به مطبخ وغرفة غسيل وغرفة وحمام.
- الدور الأول مكون من ٥ غرف وصالة و٣ حمامات.
- الدور الثاني مكون من شقتين كل شقة مكونة من ٣ غرف وحمامين ومطبخ وصالة، إحداهما مؤجرة والأخرى بأجرة شهرية ١٨٠ د.ك وقت المعاينة خالية من المستأجرين وليس بها أثاث أيضاً.
- السطح به شقة مكونة من غرفة وصالة وحمامين ومطبخ ومؤجرة بإيجار شهري ٩٠ د.ك

ثانياً: شروط المزاد:

أولاً: يبدأ المزاد بالثمن الأساسي قدره/ ٢٣٠٠٠٠ د.ك ويشترط للمشاركة في المزاد سداد خمس ذلك الثمن على الأقل بموجب شيك مصدق من البنك المسحوب عليه أو بموجب خطاب ضمان من أحد البنوك لصالح إدارة التنفيذ بوزارة العدل.

ثانياً: يجب على من يعتمد القاضي عطاءه أن يودع حال انعقاد جلسة البيع كامل الثمن الذي اعتمد والمصروفات ورسوم التسجيل.

ثالثاً: فإن لم يودع من اعتمد عطاؤه الثمن كاملاً وجب عليه إيداع خمس الثمن على الأقل وإلا أعيدت المزايدة على ذمته في نفس الجلسة على أساس الثمن الذي كان قد رسا به البيع.

رابعاً: في حالة إيداع من اعتمد عطاؤه خمس الثمن على الأقل يؤجل البيع مع زيادة العشر.

خامساً: إذا أودع المزايد الثمن في الجلسة التالية حكم برسو المزاد عليه إلا إذا تقدم في هذه الجلسة من يقبل الشراء مع زيادة العشر مصحوباً بإيداع كامل ثمن المزاد، ففي هذه الحالة تعاد المزايدة في نفس الجلسة على أساس هذا الثمن.

سادساً: إذا لم يقم المزايد الأول بإيداع الثمن كاملاً في الجلسة التالية ولم يتقدم أحد للزيادة بالعشر تعاد المزايدة فوراً على ذمته على أساس الثمن الذي كان قد رسا به عليه في الجلسة السابقة ولا يعتد في هذه الجلسة بأي عطاء غير مصحوب بإيداع كامل قيمته، ويلزم المزايد المتخلف بما ينقص من ثمن العقار.

سابعاً: يتحمل الراسي عليه المزاد في جميع الحالات رسوم نقل وتسجيل الملكية ومصروفات إجراءات التنفيذ ومقدارها ٢٠٠ د.ك وأتعاب المحاماة والخبرة ومصاريف الإعلان والنشر عن البيع في الصحف اليومية.

ثامناً: ينشر هذا الإعلان تطبيقاً للقانون وبطلب المباشرين لإجراءات البيع وعلى مسؤوليتهم دون أن تتحمل إدارة الكتاب بالمحكمة الكلية أي مسؤولية.

تاسعاً: يقر الراسي عليه المزاد بأنه عاين العقار معاينة نافية للجهالة.

تنبيه:

١- ينشر هذا الإعلان عن البيع بالجريدة الرسمية طبقاً للمادة ٢٦٦ من قانون المرافعات.

٢- حكم رسو المزاد قابل للاستئناف خلال سبعة أيام من تاريخ النطق بالحكم طبقاً للمادة ٢٧٧ من قانون المرافعات.

٣- تنص الفقرة الأخيرة من المادة ٢٧٦ من قانون المرافعات على أنه «إذا كان من نزعت ملكيته ساكناً في العقار بقي فيه كمستأجر بقوة القانون ويلتزم الراسي عليه المزاد بتحرير عقد إيجار لصالحه بأجرة المثل».

ملحوظة مهمة:

يحظر على جميع الشركات والمؤسسات الفردية المشاركة في المزاد على القسائم أو البيوت المخصصة لأغراض السكن الخاص عملاً بأحكام المادة ٢٣٠ من قانون الشركات التجارية المضافة بالقانون رقم ٩ لسنة ٢٠٠٨.

المستشار/ رئيس المحكمة الكلية

بلدية الكويت

إدارة المناقصات والعقود - قسم الممارسات

إعلان رقم (2018/100)

الإعلان عن

تأجيل موعد إقفال الممارسة

رقم 2018/2017/7

مشروع الواجهة البحرية بالجهراء

تعلن

بلدية الكويت عن تأجيل موعد إقفال الممارسة رقم 2018/2017/7 الخاصة بمشروع الواجهة البحرية بالجهراء ليكون موعد الإقفال الجديد هو تاريخ 2018/12/17 بدلاً من تاريخ 2018/12/3.

مدير عام البلدية